

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٠

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة
ناصر التل، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميزة:- شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث.

وكلاؤها المحامون أحمد عبيدات وعبد الغفار فريجات وثامر عبيدات
ومحمود فريجات ونزار عبيدات وورد الطراونة ومضر عبيدات وسفيان
عبيدات وحسام الكرد وسناء عبيدات وتمارا خوات ووجنا عبيدات ووسيم
عباسي ومحمد التميمي.

المميز ضدها :- شركة نافذة هيمني وشريكها (الأخوة للنقل السريع).
وكيلاها المحاميان ضياء دعنا وبهاء طلفاح.

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف عمان في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٥/١٠٣٣٢) فصل ٢٠١٥/٤/١٩ المتضمن
رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية شرق عمان في
القضية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٢٠٧) فصل ٢٠١٤/١٢/١١ القاضي (بالإلزام المدعى
عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ (٣٠٧٥٨ ديناراً و ٤٠ فلساً) وتضمينها الرسوم والمصاريف
ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ إقامة الدعوى وحتى
السداد التام) من حيث النتيجة وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ
(٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة وخالفت أحكام المادتين (٢١٣ و ٩٢٠) من القانون المدني.
 - ٢- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن التغطية التأمينية لوثيقة التأمين لا تشمل الحوادث الناشئة عن تغيير السائق للمسرب بشكل مفاجئ.
 - ٣- خالفت المحكمة أحكام المادة (٩٢٠) من القانون المدني وذلك لأن المحكمة لم تطبق القانون المذكور تطبيقاً سليماً .
 - ٤- أخطأت المحكمة ولم تراع الغاية التي أرادها المشرع من المادة (٩٢٤) من القانون المدني.
- لهذه الأسباب طلب وكلاء المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق نجد إن المدعية شركة نافذة هيمني وشريكها صاحبة الاسم التجاري (الأخوة النقل السريع) أقامت بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ لدى محكمة بداية حقوق عمان الدعوى رقم (٢٠١٤/١٢٠٧) لمطالبة المدعى عليها شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث بمبلغ (٣٠٧٥٨ ديناراً و ٠٤٠ فلساً) بالاستناد للوقائع التالية :-
أولاً:- المدعية شركة تضامن مسجلة تحت الرقم (٧٢٩٨١) وتمارس أعمال نقل النفط الخام.

ثانياً:- بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ تعرضت المركبة العمومي رقم (٦٠-٥٠٠٤٨) نوع مرسيدس رأس قاطرة موديل ٢٠٠٣ لحادث تدهور مما أدى إلى انسكاب كامل المادة المنقولة (سولار) وتلف المادة المنقولة .

ثالثاً:- المادة المنقولة (السولار) والمشار إليها في البند الثاني مؤمنة لدى المدعى عليها بموجب وثيقة تأمين من أخطار النقل (بضائع) تحمل الرقم (٢٠١٣-٠١-٤٠١-٨٢١٤٦).

رابعاً: - المدعى عليها مسؤولة عن تعويض المدعية عن قيمة المادة المنقولة وذلك بموجب بوليصة التأمين الصادرة عنها بعد أن قامت شركة مصفاة البترول الأردنية بتغريم المدعية قيمة المادة المنقولة المشار إليها.

باشرت محكمة البداية نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ الحكم وجاهياً قضت فيه بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ (٣٠٧٥٨ ديناراً و٠٤٠ فلساً) وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ إقامة الدعوى وحتى السداد التام .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعننت فيه استئنافاً وإن محكمة استئناف حقوق عمان أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩ الحكم رقم (٢٠١٥/١٠٣٣٢) تدقيقاً قضت فيه ببرد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف من حيث النتيجة وتضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم تقبل المستأنفة بقضاء محكمة الاستئناف فطعننت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ ولم يرد في الأوراق ما يشير لحصول تبليغ إعلام الحكم الاستئنافي مما يكون معه هذا التمييز مقدماً على العلم.

وعن أسباب التمييز التي تخطئ فيها الطاعنة محكمة الاستئناف بمخالفة المواد (٢١٣ و ٩٢٠ و ٩٢٤) من القانون المدني عندما اعتبرت الحادث الذي تعرضت له مركبة المدعية مشمولاً بالتغطية التأمينية .

وفي ذلك نجد من وثيقة تأمين من أخطار النقل (بضائع) رقم (٨٢١٤٦-٤٠١-٠١-٢٠١٣) المنظمة بين الطاعنة والتميز ضدها بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢ وكذلك شروط التأمين ضد أخطار الطرق (بالنقل البري) المرفقة مع وثيقة التأمين أن شروط التأمين وتحديثاته الواردة بوثيقة التأمين المشار إليها قد ورد بها استثناء أي خسارة أو ضرر إلى السلع المؤمنة الناجمة عن حوادث مع جسور علوية ويرجع ذلك إلى ارتفاع البضائع المنقولة .

وحيث إن حادث انسكاب المادة المنقولة (السولار) كان بسبب انقلاب الصهريج بسبب تغيير السائق للمسرب بشكل مفاجئ.

وحيث إن الحادث المشار إليه ليس من الاستثناءات الواردة في وثيقة شروط التأمين ضد أخطار الطرق فإنه يكون مشمولاً بالتغطية التأمينية وعلى خلاف ما تدعيه الطاعنة هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن احتجاجها بما ورد في وثيقة شروط التأمين تحت عنوان (الأخطار المؤمنة) من احتراق واسطة النقل و/أو اصطدامها واحتكاكها بأي جسم خارجي فقد وردت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر حتى يكون الاحتجاج بها مما يجعل الطعن من هذا الجانب غير مقبول .

وحيث انتهت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة يكون ما توصلت إليه قد وافق القانون وهذه الأسباب تكون متعينة الرد.

لهذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٦/٤/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق/ق/أ.ك